

خطاب الارتباط

الموافق ٢٠٢٤/١٠/٢م

التاريخ : ١٤٤٦/٣/٢٩هـ

المحترمين

السادة / جمعية الدعوة والإرشاد وتوعية الجاليات ببلجرشي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

خطاب تعيين لمراجعة القوائم المالية

إشارة إلى طلبكم منا مراجعة حساباتكم فإننا نشكركم على ثقتكم بنا ويسرنا أن نقدم لكم خطاب الارتباط الخاص بمراجعة القوائم المالية لمنشأتكم عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٤/١٢/٣١م ونؤكد لكم بموجب خطابنا هذا قبولنا لهذا التعيين وفهمنا لهذا التكليف . وغدفاً من خطابنا هذا وضع الأسس التي تستند إليها في عملنا كمراجعين للقوائم المالية لمنشأتكم . كما يؤكد هذا الخطاب نواحي المسؤولية المتبادلة الناتجة عن ارتباطنا مع منشأتكم عن السنة المشار إليها أعلاه .

هدف ونطاق المراجعة :-

لقد طلبتم أن نقوم بمراجعة القوائم المالية لمنشأتكم ، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما هي عليه في ٢٠٢٤/١٢/٣١م ، وقائمة الأنشطة ، وقائمة التدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية بذلك التاريخ ، والإيضاحات الملحقة بالقوائم المالية والتي تشمل ملخصاً بالسياسات المحاسبية المهمة ، ويسعدنا أن نؤكد لكم بخطابنا هذا قبولنا وتفهمنا لارتباط المراجعة المطلوبة منا . إن أهداف مراجعتنا تتمثل في الوصول إلى تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من تحريف جوهري سواء بسبب غش أو خطأ ، وفي إصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا ، والتأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد ، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن تحريف جوهري عندما يكون موجوداً . ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ ، وتعد جوهرياً إذا كان يمكن بشكل معقول توقع أنها ستؤثر بمفردها أو في مجموعها على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية .

مسؤوليات المراجع :-

سنقوم بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية . وهذه المعايير تتطلب منا الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية . وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ، فإننا نمارس اتخاذ الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني طوال عملية المراجعة . ونقوم أيضاً بما يلي :

- تحديد مخاطر التحريف الجوهري للقوائم المالية ، سواء بسبب غش أو خطأ وتقديرها ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لهذه المخاطر ، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا . وبعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز الرقابة الداخلية .
- تختلف طبيعة ومدى إجراءات مراجعتنا حسب تقييمنا للنظام المحاسبي لمنشأتكم وقد تشمل إجراءات مراجعتنا على أية نواحي متعلقة بعمليات منشأتكم التي نراها ملائمة . إن دراستنا للنظام المحاسبي لن تتطلب منا إجراء دراسة وتقييم تفصيلي ، ولن تكون كافية لتضمننا من تقديم رأي مستقل حول مدى فاعلية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية المتعلقة بإعداد التقارير المالية . ولا تقتضي المعايير أن يتم تصميم أعمال المراجعة لتحديد كافة نقاط الضعف الهامة في أنظمة منشأتكم ، غير أنه في حال ملاحظتنا لأي نقاط ضعف هامة أثناء القيام بأعمال المراجعة سيتم إبلاغكم بها .
- فحص الأدلة على أساس العينة المؤيدة للمبالغ والإيضاحات حول القوائم المالية .
- تقوم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدتها الإدارة .
- استنتاج مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الإستمرارية في المحاسبة ، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها ، ما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري ذا علاقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً بشأن قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة . وإذا خصلنا إلى وجود عدم تأكد جوهري ؛ يكون مطلوب منا لفت الإنتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية ، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية ؛ يتم تعديل رأينا . وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع . ومع ذلك فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تسبب في توقف المنشأة عن البقاء كمنشأة مستمرة .
- تقوم العرض العام ، وهيكل ومحتوى القوائم المالية ، بما في ذلك الإفصاحات ، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً وبسبب القيود الملازمة للمراجعة بالإضافة إلى القيود الملازمة للرقابة الداخلية فإنه يوجد خطر لا يمكن تفاديه ، وهو أن بعض التحريفات الجوهري قد لا يتم اكتشافها ، حتى ولو تم التخطيط والتنفيذ الصحيح للمراجعة وفقاً لمعايير المراجعة .

مسؤوليات الإدارة وتحديد إطار التقرير المالي المنطقي :-

تقع على عاتق إدارة منشأتكم مسؤولية التأكد من الإحتفاظ بسجلات محاسبية سليمة ، وإعداد قوائم مالية تظهر بعدل المركز المالي لمنشأتكم ومسؤوليات الإدارة وتحديد إطار التقرير المالي المنطقي ، يفترض أن المراجع لم يجدد أن النظام أو اللوائح تنص على تلك المسؤوليات بالشكل المناسب . ولذلك تم استخدام التوصيفات الواردة وفقاً لمعايير الإرتباط ، وتقوم مراجعتنا على أساس أن الإدارة يقرون بعلمهم ويتفهمون بأنهم يتحملون مسؤولية :

- الإعداد والعرض العادل للقوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية .
- الرقابة الداخلية التي ترى الإدارة أنها ضرورية ، لتمكنها من إعداد قوائم مالية خالية من تحريف جوهري ، سواء بسبب غش أو خطأ .
- تمكننا كمراجعين حسابات مما يلي :-

أ- الوصول إلى جميع المعلومات التي تدرك الإدارة بأنها ذات صلة بإعداد القوائم المالية ، مثل السجلات والوثائق والأمور الأخرى .
ب- المعلومات الإضافية التي قد نطلبها من الإدارة لغرض المراجعة .

ج- الوصول غير المقيد إلى أشخاص من داخل المنشأة ، ممن نرى ضرورة الحصول منهم على أدلة مراجعة .

سنوجه استفسارات محددة إلى الإدارة وغيرها بشأن البنود المدرجة في القوائم المالية ومدى فعالية العمليات المحاسبية ، تتطلب معايير المراجعة المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية بأن يتم الحصول على تأكيدات خطية من الإدارة بشأن الإفصاحات الهامة المقدمة لنا . كما تعتبر نتائج اختبارات المراجعة وودود الإدارة على استفساراتنا والإفصاحات الخطية التي تقدمها الإدارة لنا بمثابة الأدلة والقرائن التي نعتمد اعتماد عليها في تكوين رأينا حول القوائم المالية . ونظراً لأهمية الإفصاحات الشفهية والخطية التي تقدمها الإدارة للقيام بأعمال المراجعة بشكل فعال ، توافق المنشأة على إبراء ذمتنا وموظفينا من أية إلتزامات وتكاليف تتعلق بالخدمات التي ستقدمها بموجب خطاب التعيين هذا والمتربة على أية إفصاحات غير صحيحة يتضمنها خطاب الإفصاح العام المقدم من قبلكم . ونتطلع إلى التعاون التام من قبل موظفيكم أثناء المراجعة .

تقارير المراجعة :-

بمجرد الإنتهاء من أعمال المراجعة سنقوم بتزويدهم بثلاث نسخ من تقارير المراجعة باللغة العربية ، إضافة إلى ذلك سنقوم بلفت إنتباهكم أيضاً إلى أية أخطاء جوهريّة أو مخالفات أو أية أعمال غير قانونية أو غير نظامية قد تسترعي إنتباهنا ، ونشير إلى أن شكل ومحتوى تقريرنا قد يحتاج إلى تعديل في ضوء نتائج مراجعتنا .

الاستقلالية :-

في حال تعرضنا لأي طرف يخل باستقلاليتنا تجاه العمل الذي نقوم به لكم سنضطر حينها أن نوقف العمل بهذا الإرتباط ، وسنحاول في حال وقوع مثل هذه المسألة حل المشكلة بأسرع وقت ممكن مما يسمح لنا استكمال عملنا في الإرتباط وإذا خالصنا إلى عدم وجود حل للمشكلة بالتالي سننتهي خدماتنا على الفور وفقاً للمهلة الزمنية المحددة غير أننا سنشاوركم قبل اتخاذ خطوة مماثلة .

السرية :-

لن يتم الإفصاح عن أية معلومات سرية تتعلق بأعمالكم لأي طرف ثالث دون موافقتكم الخطية المسبقة ما لم تكن هذه المعلومات مطلوبة نظاماً أو من قبل هيئة الرقابة والضريبة والجمارك أو أية جهة حكومية مختصة . فإن أوراق العمل المعدة بشأن خدمات المراجعة والخدمات الأخرى ملك لنا وستكون معلومات سرية وسنحتفظ بها طبقاً للسياسات والإجراءات المتبعة لدينا . وما لم يتم الاتفاق عليه معكم بخلاف ذلك ؛ فإننا قد نرسل معكم بواسطة الإنترنت أو أية وسائل اتصال إلكترونية أخرى أو نقدم لكم المعلومات إلكترونياً . ونظراً للمخاطر الضمنية المرتبطة بإرسال المعلومات إلكترونياً عن طريق الإنترنت ؛ فإنه ليس باستطاعتنا أن نضمن أمن وسلامة أية اتصالات إلكترونية أو أية معلومات يتم إرسالها أو استلامها إلكترونياً فيما يتعلق بهذا التعيين . كما نقرون أنه إذا كنا نعمل في منشأتكم فإنه بإمكاننا أن نستخدم الإنترنت من خلال شبكتكم الداخلية .

الإيداع الإلكتروني :-

إيداع القوائم المالية لمنشأتكم عبر برنامج الإيداع الإلكتروني بالمركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي فور إصدار واعتماد التقرير وسداد كامل الأتعاب .

إنهاء التعيين :-

يجوز إنهاء هذا الإرتباط من قبل أحد الأطراف بموجب إشعار خطي يرسل على عنوان المراسلة المعتاد للطرف الآخر والموجه للشخص المختص . في حالة إنهاء منشأتكم لتعييننا فإن الأتعاب المهنية تكون مستحقة الدفع لنا . وفي حالة الإنهاء من قبلنا بدون مسوّغ فإنه سيتم رد جميع الرسوم المدفوعة من قبلكم .

القانون السائد :-

تخضع شروط العمل هذه وخطاب التعيين المتعلق بما وتفسر طبقاً للأنظمة السائدة في المملكة العربية السعودية .

التعهدات :-

إن هذا الخطاب يمثل كامل الاتفاقية بيننا وبينكم فيما يتعلق بالخدمات المشار إليها في هذا الخطاب . ويلغى أية عروض أو مراسلات أو اتفاقيات تفاهم سابقة سواء كانت خطية أو شفوية . إن الاتفاقيات القائمة والمتضمنة في هذا الخطاب سوف تظل سارية حتى إكمال أو إنهاء موضوع هذا الخطاب ، كما تتعهد المنشأة بعدم تكليف أي من موظفينا للقيام بأي مهام خارجة عن نطاق العمل المتفق عليه أعلاه ، وأنه في حال اكتشافها لتحمل المنشأة أي مسؤولية أو تبعات ناتجة عن هذا التكليف المباشر مع قبولها بتقييم هذه الأعمال من قبلنا وتسجيلها كاتعاب مستحقة تدفع مع باقي الاتعاب .

تسليم متطلبات الإقفال وإخلاء المسؤولية :

- يجب على المنشأة تسليمنا متطلبات الإقفال قبل شهر على الأقل من المهلة النهائية المعتمدة من قبل هيئة الزكاة والضريبة والجمارك وهي ١٢٠ يوماً من انتهاء السنة المالية ، والتي سترسل لكم لاحقاً بعد الموافقة على خطاب الارتباط .
- في حال تأخركم تسليمنا المتطلبات المشار إليها أعلاه فإننا لا نتحمل أي مسؤولية تطلبها أي جهة ذات علاقة بتاريخ اعتماد القوائم المالية .
- سيتم تسليمكم مسودة القوائم المالية بعد شهرين من تاريخ تسلمنا ميزان المراجعة النهائي ومتطلبات الإقفال .

١- الاتعاب المهنية :-

تحتسب أتعابنا على أساس الوقت المستغرق والجهد المبذول والتكلفة التي نتكبدها وذلك حسب درجة المسؤولية والخبرات والمهارات التي تتطلبها عملية المراجعة أعلاه وتقدر أتعابنا بالريال السعودي كالتالي :

ال	الاتعاب
مراجعة القوائم المالية للسنة المنتهية في ٢٠٢٤/١٢/٣١	٥,٥٠٠
تقارير ربع سنوية كل ربع يبلغ ١,٠٠٠ ريالاً	٤,٠٠٠
ضريبة القيمة المضافة ١٥٪	١,٤٢٥
الإجمالي	١٠,٩٢٥

شروط السداد : الاتعاب المهنية مستحقة الدفع على دفعات موضحة كالتالي :

١/ ٥٠٪ عند التوقيع بالموافقة على خطاب الارتباط .

١/ ٥٠٪ عند التوقيع على مسودة القوائم المالية .

٢- طريقة السداد :

إصدار شيك باسم/ شركة البدران المهنية ، أو حوالة مصرفية على البنك الأهلي السعودي رقم الحساب الدولي (الآيان) SA1710000013400000241105 .

علماً بأن الرقم الضريبي للشركة هو (٣١٠٣٠٧٥٠٣٢٠٠٠٠٣) .

٣- يعني اخساب القانون من التزامه ببنود العقد أعلاه في حالة عدم وجود موظف حسابات أو عدم قيام موظفي الحسابات بواجبهم في تسليمنا لميزان المراجعة للسنة المالية يطابق السجلات المحاسبية أو مخرجات الحاسب الآلي وفي هذه الحالة تكون أي دفعة محصلة من الاتعاب هي من حق المراجع ولا يردها .

الموافقة على الشروط :

نأمل التكرم بتأكيد موافقتكم على شروط خطاب الارتباط وذلك بالتوقيع أدناه على النسختين والإحتفاظ بنسخة وإعادة النسخة الأخرى من الخطاب إلينا .

عن / شركة البدران المهنية

محاسبون ومراجعون قانونيون

عبدالله بن مسفر بدران

ترخيص رقم (٥٩)



اسم المنشأة : جمعية الدعوة والإرشاد وتوعية الجاليات ببلجرشي

الإسم : نازع عبد الله بن مسفر بدران

الصفة : رئيس مجلس إدارة

التوقيع : [Signature]

